تايلاند.. أزمة متعددة الأبعاد

عادل علي

الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص :

يتناول التقرير أبرز مظاهر الأزمة التي تواجهها تايلاند منذ العام الماضي 2020 وحتى الآن، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والدوافع والأسباب المختلفة وراء نشأتها، وكيف تعاملت الحكومة والسلطات التايلاندية معها، وأخيرًا مآلات ومستقبل الأزمة وتداعياتها الداخلية والخارجية.

وخلصت الدراسة انه ترتب على الحركة الاحتجاجية تأجيج عدم الاستقرار السياسي وبرزت العديد من الدوافع التي أدت إلى اندلاع الحركة الاحتجاجية الأخيرة، ومنها القيود التي فرضتها حكومة رئيس الوزراء برايوت تشان أوتشا على الحقوق المدنية والسياسية وكذلك التاثير علي مصداقية الحكومة ،هذا بالاضافة الي تاثير جائحة كورونا (كوفيد -19)، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 6.1%، وهو أكبر إنكماش منذ الأزمة المالية الآسيوية وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

Abstract:

The report deals with the most prominent manifestations of the crisis facing Thailand since last year 2020 until now, with its political, economic and social dimensions, the various motives and reasons behind its emergence, how the Thai government and authorities dealt with it, and finally the prospects and future of the crisis and its internal and external repercussions.

The study concluded that the protest movement fueled political instability, and many motives that led to the outbreak of the recent protest movement emerged, including the restrictions imposed by the government of Prime Minister Prayuth Chan-ocha on civil and political rights, as well as the impact on the government's credibility.,this is in addition to the impact of the Corona pandemic (Covid-19), and the decline in the country's gross domestic product by 6.1%, which is the largest contraction since the Asian financial crisis and its economic, social and political repercussions.

مقدمة :

يكاد المتابع للنظام السياسي في مملكة تايلاند يلحظ أن ثمة صفة رئيسية تكاد تميزه، وهي الأزمات التي يواجهها هذا النظام منذ نشأته، ارتباطًا بمسألة العلاقة بين النخبة والقوى الحاكمة وباقي فئات وعناصر الشعب التايلاندي، فضلًا عن الأزمات الاقتصادية. لكن الجديد بشأن أحدث حلقة في سلسلة هذه الأزمات يتجلى في متغيرين رئيسيين، أولاهما المطالبة بإحداث إصلاحات في طبيعة النظام الملكي، وهو ما يُعد أمرًا غير مسبوق في تاريخ تايلاند المعاصر، أما ثانيهما، فيتجسد في أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19)، وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وتاليًا سياسية.

نرصد في هذا التقرير أبرز مظاهر الأزمة التي تواجهها تايلاند منذ العام الماضي 2020 وحتى الآن، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والدوافع والأسباب المختلفة وراء نشأتها، وكيف تعاملت الحكومة والسلطات التايلاندية معها، وأخيرًا مآلات ومستقبل الأزمة وتداعياتها الداخلية والخارجية.

أولًا: مظاهر الأزمة:

رغم أن الأزمة الحالية في تايلاند لا تُعد من الأمور الجديدة بالنسبة للمتابع لتطورات الأحداث في هذا البلد، إلا أنها تتسم بالشمول والتعقيد من جهة، بتعدد أبعادها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وارتباطها بمجالات وقضايا مستجدة من جهة أخرى، كالمطالبة بإصلاح النظام الملكي، فضلًا عن أزمة جائحة (كوفيد -19)، وما ترتب عليها من تداعيات.

تجلت ملامح الأزمة في بُعدها السياسي في تنامي الحركة الاحتجاجية المطالبة بالديمقراطية التي يقودها الطلاب والشباب، والتي اندلعت شرارتها الأولى في آواخر فبراير عام 2020، على خلفية حل حزب المستقبل إلى الأمام، في ضوء الانتقادات التي وجهها الحزب إلى المشهد السياسي الناجم عن دستور 2017 الحالي، وهو الدستور رقم 20 في تايلاند منذ نهاية الملكية المطلقة عام 1932. والذي يرى منتقدو الجيش أنه يمنح القادة العسكريين نفوذًا هائلًا على الحياة السياسية لسنوات إن لم يكن لعقود.

وقد مرت الحركة الاحتجاجية بمرحلتين، الأولى جرت داخل مقار الجامعات، وأدى انتشار الجائحة إلى توقفها. أما المرحلة الثانية، والتي انتشرت في جميع أنحاء البلاد، فقد بدأت في 18 يوليو 2020 وتمركزت في العاصمة بانكوك، وطرحت على الحكومة ثلاثة مطالب رئيسية، وهي: حل البرلمان، وإنهاء ترهيب الشعب، علاوة على صياغة دستور جديد. وقد اندلعت الاحتجاجات في هذه المرحلة على خلفية تداعيات جائحة (كوفيد -19)، وإصدار مرسوم الطوارئ للإغلاق.

ولعل الجديد في تلك الاحتجاجات أنها كسرت ليس فحسب التابو المتمثل في حظر توجيه الانتقاد العلني للنظام الملكي، وإنما قامت أيضًا بطرح مطالب علنية لإصلاحه. فقد كان من النادر جدًا توجيه الانتقادات إلى النظام الملكي خلال فترة حكم الملك بوميبول أدولياديج التي استمرت 70 عامًا، وانتهت في عام 2016. ومن المعلوم أن تايلاند تشهد بشكل متكرر موجات من الاحتجاجات والانقلابات العنيفة، كما تدخل الجيش الموالي للملكية لتنظيم ثلاثة عشر إنقلابًا منذ نهاية الحكم الملكي المطلق في عام 1932.

وعلى المستوى الاقتصادي، ثمة أزمة اقتصادية تلوح في الأفق، حيث يواجه اقتصاد تايلاند، وهو ثاني أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، حالة غير مسبوقة من الانكماش، بمعدلات تتجاوز تلك التي سجلها إبان الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998، وهو ما أكدته تقارير اقتصادية محلية ودولية.

فطبقًا لبيانات المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في يوليو 2020، تراجع إجمالي الناتج المحلي لتايلاند خلال الربع الثاني من العام المذكور بنسبة 12.2% عن الفترة نفسها من عام 2019 بعد تراجعه بنسبة 2% وفقًا للبيانات المعدلة في الربع الأول. وكان الاقتصاد التايلاندي قد سجل انكماشًا بمعدل 11.2% خلال الربع الثاني من عام 1998 وبمعدل 10.1% خلال الربع الثالث منه. كما صرح بنك تايلاند المركزي في 14 أكتوبر 2020، بأنه ما لم تتخذ الحكومة المركزية تدابير فعالة، فلن يعود النشاط الاقتصادي حتى إلى الأرقام غير الجذابة بالفعل قبل (كوفيد -19) حتى النصف الثاني من السنة المالية 2022.

هذا بجانب التراجع الذي طرأ على المحركين الرئيسيين لنمو الاقتصاد التايلاندي، وهما قطاعي الصادرات والسياحة. حيث أشار تقرير صدر في 2020/10/6، إلى أن الصادرات التايلاندية ستنخفض ما بين 8-10% في العام المذكور. كذلك، تأثر قطاع السياحة، الذي يمثل حوالي خُمس الناتج المحلي الإجمالي و20% من العمالة، نتيجة قيام تايلاند بإغلاق حدودها الوطنية إلى أجل غير مسمى.

ترتب على ما سبق، حدوث ارتفاع سريع في معدل البطالة، مع إجبار العديد من الشركات على التخلي عن الموظفين. وكان العمال غير الرسميين في تايلاند، والذين يشكلون أكثر من نصف القوة العاملة في البلاد، هم الأكثر تضررًا، حيث فقد 81% من العاملين في قطاع السياحة وظائفهم. كما تضرر اقتصاد تايلاند نتيجة حظر الصين سفر المجموعات السياحية منها إلى الخارج، إذ أظهرت بيانات حكومية أن السائحين الصينيين أنفقوا نحو 18 مليار دولار في تايلاند العام 2019، وهو ما يزيد على ربع إجمالي ما أنفقه جميع السائحين الأجانب في البلاد خلال الفترة نفسها. حيث يساهم قطاع السياحة ككل بنسبة 21% في الناتج المحلي الإجمالي وفقًا للمجلس العالمي للسفر والسياحة.

ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فقد تعرض اقتصاد تايلاند، مثل العديد من البلدان، لأضرار شديدة جراء جائحة (كوفيد -19) خلال عام 2020. حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 6.1%، وهو أكبر إنكماش منذ الأزمة المالية الآسيوية. كما فقد العديد من العمال، خاصة أولئك المرتبطين بقطاع السياحة، وظائفهم.

وفي الفترة السابقة على تداعيات الوباء والاحتجاجات، أصدر البنك الدولي تقريرًا بتاريخ 2020/3/5، يُظهر قلقه من تفاقم عدم المساواة الاقتصادية وتزايد الفقر في تايلاند. وفي 15 يوليو 2021، أصدر البنك أيضًا تقريرًا أشار فيه إلى أن الاقتصاد التايلاندي يواصل تكبد خسائر فادحة بسبب جائحة (كوفيد -19)، متوقعًا أن ينمو بشكل متواضع بنسبة 2.2% في عام 2021، بعد تعديله نزولًا من 3.4% النمو المتوقع في مارس.

وذهب فريق من المحللين إلى أن أزمة تايلاند الحقيقية تتمثل في الاقتصاد. إذ تشير بيانات حديثة جمعتها "مؤسسة آسيا" في تايلاند إلى أزمة اقتصادية أكثر خطورة يمكن أن تستمر بعد الاحتجاجات السياسية التي يقودها الطلاب وجائحة (كوفيد -19)، وأنه إذا استمر الاقتصاد التايلاندي في مساره الحالي، والذي ترتب عليه تعميق الفقر وعدم المساواة بشكل كبير، فهناك مخاطر بأن يجد ملايين التايلانديين الفقراء الجدد سببًا مشتركًا مع الاحتجاجات السياسية الطلابية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تواجه تايلاند أسوأ موجة من حالات الإصابة بجائحة (كوفيد -19)، حيث تسببت الموجة الثالثة التي بدأت في أبريل 2021، في حدوث مئات الآلاف من الإصابات الجديدة، علاوة على الآلاف من حالات الوفيات، مما دفع الحكومة إلى فرض عمليات إغلاق صارمة في المقاطعات المتضررة بشدة، بما في ذلك بانكوك. وبحلول 19 يوليو 2021، شكلت متغيرات ألفا ودلتا 34 و63 في المائة، على التوالي، من عدوى (كوفيد -19) في تايلاند.

<u>ثانيًا: دوافع متباينة:</u>

نظرًا لتنوع أبعاد أزمة تايلاند الراهنة، فهي سياسية واقتصادية واجتماعية، من الطبيعي أن تتنوع أسبابها ودوافعها، وإن كان ذلك لا ينفي وجود ارتباط بشكل أو بآخر بين تلك الأسباب والدوافع.

وقد برزت العديد من الدوافع التي أدت إلى اندلاع الحركة الاحتجاجية الأخيرة، ومنها القيود التي فرضتها حكومة رئيس الوزراء برايوت تشان أوتشا على الحقوق المدنية والسياسية، ولاسيما حرية التعبير، واعتقال النشطاء بشكل تعسفي، وحل حزب سياسي معارض كبير لأسباب سياسية، علاوة على قيامها بفرض حالة الطوارئ على الصعيد الوطني، باستخدام جائحة (كوفيد -19) كذريعة.

ويأتي على رأس تلك الدوافع حل حزب المستقبل إلى الأمام، حيث تم تقويض جهود تايلاند المترنحة لاستعادة الحكم الديمقراطي المدني بشكل خطير عندما قامت المحكمة الدستورية بحل حزب المستقبل إلى الأمام (Future Forward Party) المعارض في 21 فبراير 2020، بدوافع سياسية بزعم حصوله على قرض

غير قانوني من زعيمه تاناتورن جوانغروونغروانغكيت، وفرضت حظرًا سياسيًا لمدة 10 سنوات على 16 من أعضائه التنفيذيين.

ومن ضمن الأسباب أيضًا، قيام الحكومة بفرض حالة الطوارئ والقيود على حرية التعبير. وعلى الرغم من أن إصدار مرسوم الطوارئ الصارم جاء بهدف الإدارة العامة في حالة الطوارئ على الصعيد الوطني والسيطرة على انتشار جائحة (كوفيد -19)، ورغم نجاح تايلاند في السيطرة على الانتقال المجتمعي للجائحة، إلا أنه تم تمديد مرسوم الطوارئ باستمرار دون مبرر، باستخدام فيروس كورونا بشكل فعال كذريعة لتوسيع سياساتها القمعية. وذهب مراقبون إلى أن الحكومة أساءت استخدام تدابير الطوارئ الخاصة بفيروس (كوفيد -19) لتضييق الخناق على حرية التعبير والإعلام، وخاصة الانتقادات الموجهة لاستجابة الحكومة للوباء.

ويضاف إلى ما سبق، فشل سحب الثقة من رئيس الوزراء برايوت تشان أوتشا، على خلفية أسلوب تعامل الحكومة مع أزمة (كوفيد -19) وإدارتها للاقتصاد. وقد أخفقت ثلاث طلبات لحجب الثقة عن برايوت منذ عام 2019 وحتى الآن.

وبالنسبة لحالة الانكماش التي يواجهها الاقتصاد التايلاندي في الوقت الراهن، فقد أرجعتها بعض التحليلات إلى التباطؤ الذي كان يشوب أداء هذا الاقتصاد، وارتفاع نسبة الفقر قبل فترة طويلة من انتشار جائحة (كوفيد -19). حيث سجل الاقتصاد التايلاندي أضعف معدل للنمو خلال خمس سنوات في عام 2019. وطبقًا لمجموعة الأزمات الدولية، فقد أظهرت الاتجاهات طويلة الأمد أنه منذ الانقلاب العسكري في عام 2014، كان الفقر وعدم المساواة يتزايدان بإطراد في تايلاند.

وجاءت تداعيات جائحة (كوفيد -19) لتلقي بظلالها القاتمة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والاقتصادات الآسيوية، ومنها اقتصاد تايلاند، بصفة خاصة، حيث أدت الجائحة إلى تأثر قطاع السياحة بشدة بسبب التوقف المفاجئ في التدفقات السياحية والتقلص الكبير في النشاط الاقتصادي. علاوة على تراجع الإنفاق المحلي والصادرات وعائدات السياحة.

وعلى الرغم من الإشادات التي حظيت بها تايلاند نتيجة استجابتها السريعة لجائحة (كوفيد -19) خلال عام 2020، ونجاحها في الحفاظ على واحدة من أقل عدد من الحالات في العالم، إلا أن هذا البلد يشهد حالة متنامية من الغضب العام بشأن أسلوب تعامل الحكومة مع الموجة الثالثة للجائحة، بما في ذلك حملة التطعيم البطيئة. فعلى الرغم من قيام تايلاند بتدشين حملتها الجماعية للتطعيم في يونيو 2021، بهدف تطعيم 50 مليون شخص بحلول نهاية العام، إلا أنه تم تطعيم 6.5% فقط من سكانها البالغ عددهم 70 مليون نسمة بشكل كامل. وقد قوبل تباطؤ وتيرة برنامج التطعيم بانتقادات من جانب النقاد والنشطاء.

وهناك شعور متنام بالإحباط في البلاد بسبب الأعباء المادية المترتبة على قرار الإغلاق الصارم في أجزاء كثيرة من تايلاند في إطار مكافحة تفشي فيروس كورونا، إذ تقلص الدخل الشخصي بمعدل يُنذر بالخطر منذ ظهور الجائحة، وارتفعت ديون الأسر التايلاندية إلى 84% من إجمالي الناتج المحلي.

ثالثًا: سُبل مواجهة الأزمة:

في مواجهة الأزمة متعددة الأبعاد التي تواجهها، لجأت الحكومة والسلطات التايلاندية إلى إتخاذ العديد من الإجراءات. فعلى الصعيد السياسي، أصدرت الحكومة مرسوم حالة الطوارئ، والذي حظر مجموعة من الأنشطة من 15 أكتوبر إلى 13 نوفمبر 2020، لضمان السلام والنظام ومنع وقوع المزيد من الحوادث. ويجعل المرسوم من غير القانوني للمواطنين التقاط ونشر صور سيلفي للاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي الشخصية الخاصة بهم، يمكن للشرطة مصادرة أي أداة اتصال خاصة، بما في ذلك الهواتف الذكية أو المنتجات التي تدعم الإجراءات التي تنتهك أوامر الطوارئ، ويمكن إغلاق المنافذ الإخبارية مؤقتًا بحجة أنها تنتج أخبارًا أو معلومات مزيفة تؤدي إلى الصراع. وبناء على هذا المرسوم، أغلقت الحكومة أربعة منافذ إخبارية مؤيدة للديمقراطية مرتبطة برئيس الوزراء السابق المنفي ثاكسين شيناواترا.

وحتى الآن، قاومت حكومة رئيس الوزراء الجنرال برايوت تشان أوتشا إجراء تعديل وزاري. كما رفض مجلس النواب، الذي يضم العديد من نواب الجيش، مقترحًا يهدف إلى بدء مشروع تعديلات دستورية. علاوة على ذلك، قامت الحكومة بقمع المتظاهرين من خلال فرض عقوبات سجن قاسية على عدد قليل من نشطاء الديمقراطية، وشددت سيطرتها على وسائل الإعلام.

وعلى الصعيد الاقتصادي، قامت تايلاند بإتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات لمواجهة حالة الانكماش الاقتصادي الناجمة عن تداعيات (كوفيد -19). ففي يونيو 2021، أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة تخطط لفتح الحدود الدولية بالكامل بحلول منتصف أكتوبر، بهدف تعزيز قطاع السياحة المتعثر في البلاد. كما دعا بنك تايلاند المركزي إلى تعزيز السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره ضرورة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى البحث عن سُبل توسيع نطاق التجارة الإلكترونية في السوق المحلية التايلاندية، لدعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، في ظل أزمة الوباء. وأقر مجلس الوزراء في مايو 2021 حزمة مساعدات بقيمة 7.2 مليار دولار، تشمل إعانات مالية قصيرة الأجل للمتضررين من الفيروس، إضافة إلى إجراءات تحفيز الاستهلاك بمجرد إنحسار العدوى.

كذلك، تخطط تايلاند لاقتراض 700 مليار بات إضافي (22.3 مليار دولار) لتمويل إجراءات مواجهة أسوأ موجة تفشي (كوفيد -19) تضرب البلاد. وقد اقترحت الحكومة التايلاندية إنفاق 400 مليار بات من الاقتراض الجديد لمساعدة قطاعات المجتمع المختلفة المتضررة من موجة التفشي الجديدة، بينما يتم استخدام 270

مليار بات لإنعاش الاقتصاد. وسيتم تخصيص نحو 30 مليار بات لتمويل الإمدادات الطبية واللقاحات لإحتواء التفشي الأخير للمرض.

وفي مواجهة تحدي أزمة (كوفيد -19)، نجحت إجراءات الاحتواء الصارمة التي أدخلتها السلطات في تسوية منحنى العدوى خلال معظم عام 2020. وأطلقت الحكومة التايلاندية حزمة سياسات متعددة الجوانب، تضمنت حوافز مالية تصل إلى حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي، وتدابير مالية لدعم الأداء السلس للأسواق المالية، ودعم المدينين المتأثرين بفيروس (كوفيد -19) في الحد من تأثيراته. وشمل الدعم المالي الإنفاق والمساعدات المتعلقة بالصحة للأسر المتضررة، بما في ذلك تلك الموجودة خارج نظام الضمان الاجتماعي الممول من إعادة ترتيب الأولويات في ميزانية السنة المالية 2020، علاوة على اقتراض إضافي قدره 1 تريليون بات. وقد نجحت تلك التدابير في إنقاذ الأرواح وسُبل العيش ودعمت جزئيًا الانتعاش الأولي، من خلال استعادة الثقة والسماح بمسار لإعادة فتح النشاط بشكل آمن وتدريجي.

وفي أوائل يناير 2021، فرضت تايلاند مجموعة جديدة من القيود على الأعمال والتجمعات في 28 من أقاليمها الأكثر تضررًا. وأحجمت الحكومة عن إصدار أوامر بإغلاق الأنشطة التجارية على مستوى البلاد وسط موجة جديدة من الإصابة بفيروس كورونا، لكنها فوضت بعض حكام الأقاليم في إتخاذ ما يرونه من إجراءات وقيود تتناسب مع الوضع لديهم، وناشدت المواطنين عدم السفر. وقامت بتشديد ضوابط الدخول إليها لجميع الجنسيات. وقد أرجع البعض نجاح الحكومة التايلاندية في مواجهة أزمة مرض (كوفيد -19) إلى سبعة عوامل رئيسية، تتمثل في: توظيف جهود المتطوعين الصحيين القرويين متعددي المهام، نشر الاحتياطات العالمية، مرونة الجمهور التايلاندي، جودة القيادة، التوقيت المناسب للإجراءات، التواصل القائم على الحقائق، علاوة على ما أطلق عليه الاستثناء التايلاندي.

<u>رابعًا: تداعياتها ومستقبلها:</u>

من دون شك، فإن الأزمة متعددة الأبعاد التي تشهدها تايلاند سوف يكون لها تداعياتها، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

فعلى المستوى الداخلي، ترتب على الحركة الاحتجاجية تأجيج عدم الاستقرار السياسي في وقت ما قبل وأثناء أزمة (كوفيد -19)، وكذلك التاثير علي مصداقية الحكومة. ورغم خفوت حدة الاحتجاجات خلال الأشهر الماضية، إلا أنها لا تزال تشكل خطرًا على عدم الاستقرار في المستقبل، ولاسيما بالنظر إلى التأثير السلبي

للوباء على سوق العمل والفقر والتفاوتات الاقتصادية المرتفعة بالفعل. وتشير تحليلات المراقبين إلى أنه على المدى القصير إلى المتوسط، فإن رئيس الوزراء برايوت تشان أوتشا سيستمر في منصبه، كما أنه من المتوقع ألا يتم الرد على مطالب الإصلاحات الملكية والدستورية إلا بتغييرات هامشية.

أما على المدى المتوسط إلى الطويل، فقد نجحت الحركة الاحتجاجية في دفع الحكومة إلى مناقشة تعديل الدستور، والسماح بظهور نقاش مفتوح حول الإصلاحات الملكية، ووضع العمل الأساسي لحركة احتجاجية اجتماعية سياسية حول علاقات السلطة. وهو ما يفتح المجال أمام مجموعة كبيرة ومتنوعة من المناقشات العامة حول علاقات السلطة في تايلاند، مثل بين الطلاب والمعلمين في المدارس، والرجال والنساء في مكان العمل، أو حول قوانين تغيير الجنس.. إلخ.

وفقًا لمجموعة الأزمات الدولية، من الأهمية بمكان أن تشجع العواقب الاجتماعية للأزمة الاقتصادية التي تلوح في الأفق المؤسسة الحاكمة في تايلاند على تبني نظام سياسي أكثر تعددية يمكنه بناء مؤسسات فعالة، وترجمة التطلعات الشعبية إلى سياسة، وتمكين توزيع أكثر عدلًا للثروة، وهو السيناريو الذي يتطلب تعديل دستور 2017.

وبالنسبة للشق الاقتصادي من الأزمة، تشير معظم التقارير والتحليلات الدولية إلى أن التوقع الأكثر ترجيحًا هو تباطؤ الانتعاش الاقتصادي لتايلاند في عام 2021، مع توقع صندوق النقد الدولي نموًا بنسبة 2.6%. وقد أدت الإجراءات الصارمة التي تم إتخاذها لكبح الفيروس إلى إضعاف الآمال في التعافي الاقتصادي. حيث خفضت تايلاند توقعاتها للنمو هذا العام، استنادًا إلى التأخير في إعادة فتح الحدود أمام السياح الأجانب وبطء اللقاحات. وقال المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إن الاقتصاد قد يتوسع ما بين 1.5% و2.5% هذا العام، أي أقل من نسبة 2.5% و3.5% التي كانت متوقعة في فبراير الماضي. كما خفضت وزارة المالية توقعاتها للنمو الاقتصادي لعام 2021 للمرة الثالثة إلى 1.3% من 2.3%.

وقد ترتب على الأزمة أيضًا إتساع عجز المالية العامة إلى 4.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، وارتفاع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 إلى 49.6% مقارنة بـ 41% في عام 2019. وقد ترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 58.6% بحلول سبتمبر من العام القادم مع الاقتراض الإضافي، لكنها تبقى أقل من سقف ديون البلاد البالغ 60%. كذلك، ارتفع عجز الموازنة في البلاد بنسبة 17% تقريبًا في النصف الأول من السنة المالية التي بدأت في أكتوبر 2020، مع تراجع الإيرادات، ما دفع الحكومة إلى الاقتراض ثلاث مرات تقريبًا لسد العجز.

ووفقًا لاستطلاع رأي أجراه المعهد الوطني لإدارة التنمية، تواجه تايلاند شبح التدهور الاقتصادي بشكل كبير خلال عام 2021، فيما تكافح البلاد عودة ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا. حيث توقع نحو 52.2 في

المائة من المشاركين في الاستطلاع، أن الاقتصاد سيزداد سوءًا في عام 2021 عما كان عليه عام 2020، بينما توقع 14.6 في المائة تحسن الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، ربما تكون تداعيات مرض (كوفيد – 19) الذي يسببه فيروس كورونا واسعة بشكل أكبر، عما كانت عليه في عام 2020، طبقًا لـ 48.1 في المائة من المشاركين في الاستطلاع. وقال المعهد "إن 28.8 في المائة يتوقعون أن تكون التداعيات أقل شدة".

وتواجه آفاق التعافي على المدى القريب تحديات بسبب الموجة الثالثة العنيفة من الوباء. وتتطلب هذه البيئة المرونة والتنسيق الدقيق بين سياسات القطاع المالي والنقدي للتكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة. والأهم من ذلك تسريع وضمان التوزيع المناسب للقاحات، والذي يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق مناعة القطيع، ووضع حد للوباء، وإرساء الأساس للتعافي القوي للاقتصاد. وهناك حاجة إلى التوسع المالي الأكثر طموحًا مع تركيز الإنفاق على توسيع نطاق الاستثمار العام وحماية المستضعفين، بما في ذلك من خلال التحويلات الاجتماعية الموجهة بشكل أفضل.

ومع إنحسار الأزمة وتعزيز الانتعاش، ستحتاج تايلاند إلى الشروع في استراتيجية متوسطة الأجل لتعبئة الإيرادات لإعادة بناء الهوامش المالية الوقائية وضمان الاستدامة المالية. وستتطلب إعادة بناء الهوامش المالية الوقائية بعد الوباء بذل جهود إضافية في كل من توليد الايرادات وتحديد أولويات الإنفاق. كما أن دعم القطاع المالي الموجه والأكثر فعالية للشركات والأسر المتضررة بشدة، مع استكماله بتيسيرات نقدية إضافية، من شأنه أن يدعم الانتعاش. كما ستؤدي زيادة الاستثمار، لاسيما في البنية التحتية الرقمية، إلى جانب تحسين نتائج التدريب والتعليم وتعزيز الابتكار، إلى تحفيز التحول الرقمي للاقتصاد والتخفيف من الضرر الاقتصادي المحتمل على المدى الطويل من الوباء.

وطبقًا لتصريحات فرانشيسكا لامانا، كبيرة الاقتصاديين في البنك الدولي، في 15 يوليو 2021، فإنه من غير المتوقع أن يعود النشاط الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الوباء حتى عام 2022، حيث من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.1%. ومع ذلك، فإن وتيرة التعافي ستعتمد على تقدم التلقيح في تايلاند، وفعالية الدعم المالي، ومدى استئناف السياحة الدولية. ومن المتوقع أن تدعم صادرات السلع الاقتصاد التايلاندي في عام 2021، بسبب انتعاش الطلب العالمي على قطع غيار السيارات والإلكترونيات والآلات والمنتجات الزراعية. وتميل المخاطر بشكل أكبر إلى الجانب السلبي، حيث قد يتأخر التعافي من (كوفيد -19) بسبب متغيرات (كوفيد -19) الجديدة التي أصبحت مقاومة للعلاجات أو اللقاحات.

وأوصى تقرير البنك الدولي بأن الحكومة سوف تحتاج إلى الاستثمار في تعزيز نظام الحماية الاجتماعية في تايلاند. في السنوات القادمة، يجب أن يكون من الأولويات تقديم الدعم الكافي للأشخاص المستضعفين، مع ضمان أن هذا الدعم موجه بشكل فعال للحد من العبء المالي الإجمالي. كما تؤكد الأزمة كذلك على الحاجة

إلى ضمان أن يغطي نظام الحماية الاجتماعية القطاع غير الرسمي الكبير في جميع الأوقات، وليس فقط أثناء الأزمات.

وبجانب التداعيات المحلية، ثمة تداعيات أخرى على المستوى الإقليمي. فعلى المستوى السياسي، تحدثت وسائل إعلام غربية عما وصفته الكثير من العداء الذي يتفجر تحت السطح عبر منطقة جنوب شرق آسيا الفرعية. ووصفت حركات الاحتجاج التي خرجت من العداء بـ "ربيع آسيان".

وعلى الصعيد الاقتصادي، أتاح الانكماش الاقتصادي المجال لمزيد من التقارب الاقتصادي بين الصين وتايلاند. فخلال زيارته لتايلاند في 16 أكتوبر 2020، تعهد وانغ يي وزير الخارجية الصيني بأن الحكومة الصينية ستمكّن من توسيع الاستثمارات في تايلاند، وربط منطقة خليج جوانجدونج – هونج كونج – ماكاو الكبرى (GBA) بالممر الاقتصادي الشرقي للحكومة التايلاندية (EEC). علاوة على ذلك، "ضغط وزير الخارجية الصيني من أجل إحراز تقدم في بناء خط سكة حديد فائق السرعة بين الصين وتايلاند يمتد من بانكوك إلى مدينة ناخون راتشاسيما الشمالية الشرقية، والتي عانت من تأخيرات في التصميم والتمويل والمساعدة الفنية".

المراجع

1. Stella Kaendera and Lamin Leigh, Five Things to Know About Thailand's Economy and COVID-19, IMF, June 23, 2021, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/06/21/na062121-5-things-to-know-about-thailands-economy-and-covid-19
2. Thomas Parks, Thailand's real crisis is the economy, September 9, 2020, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://asia.nikkei.com/Opinion/Thailand-s-real-crisis-is-the-economy
3. COVID-19 and a Possible Political Reckoning in Thailand, crisis group, , 4 August 2020, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/309-covid-19-crisis-and-political-reckoning.pdf
4. Hadrien T. Saperstein, Mapping The 2020 Thai Political Crisis, 21 OCTOBER 2020, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://centreasia.eu/en/mapping-the-2020-thai-political-crisis-2/
5. https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:jprA6gfjrNAJ:https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/thailand+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=eg, The site was accessed on August 17, 2021.
6. COVID-19 Crisis Lowers Thailand's Growth, Continued Support for the Poor Needed, world bank, PRESS RELEASE JULY 15, 2021, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/07/15/covid-19-crisis-lowers-thailand-s-growth-continued-support-for-the-poor-needed
7. Tommy Walker, Anti-Government Protests Persist in Thailand Despite Record COVID-19 Cases, July 26, 2021, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://www.voanews.com/east-asia-pacific/anti-government-protests-persist-thailand-despite-record-covid-19-cases
8. THAILAND: COVID-19 REBOUND AND EXTENDED TOURISM CRISIS WEIGH ON THAILAND'S SHORT-TERM OUTLOOK, 10/05/2021, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://credendo.com/en/knowledge-hub/thailand-covid-19-rebound-and-extended-tourism-crisis-weigh-thailands-short-term
9. Emmy Sasipornkarn, Thailand: Growing COVID crisis heats up political tension, dw, 11.08.2021, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://www.dw.com/en/thailand-growing-covid-crisis-heats-up-political-tension/a-58831927

10. Suttinee Yuvejwattana, Pandemic Pushes Millions of Small Thai Companies Into Crisis, July 5, 2021, Bloomberg, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-07-05/pandemic-pushes-millions-of-small-thai-businesses-into-crisis
11. Craig Keating , Thailand's COVID crisis, 29 Jul 2021, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://asialink.unimelb.edu.au/insights/thailands-covid-crisis
12. Sebastian Strangio, Thailand Buffeted by Third Wave of COVID-19 Infections, April 12, 2021, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://thediplomat.com/2021/04/thailand-buffeted-by-third-wave-of-covid-19-infections/
13. Thailand Economic Monitor July 2021: The Road to Recovery, world bank, PUBLICATION JULY 15, 2021, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://www.worldbank.org/en/country/thailand/publication/thailand-economic-monitor-july-2021-the-road-to-recovery
14. KAVI CHONGKITTAVORN, 7 SECRETS OF THAI COVID-19 SUCCESS, BANGKOKPOST, 23 JUN 2020, The site was accessed on August 17, 2021, Available at: https://www.bangkokpost.com/opinion/opinion/1939416/7-secrets-of-thai-covid-19-success

15. اقتصاد تايلاند يسجل أكبر انكماش له منذ 1998، الأهرام، 2020/8/17. تم الدخول على الموقع بتاريخ 2021/8/17. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://gate.ahram.org.eg/News/2450840.aspx
16. تايلاند تواجه شبح التدهور الاقتصادي مع تفاقم تداعيات الوباء والإغلاقات، صحيفة الاقتصادية السعودية، 2021/1/4، تم الدخول على الموقع بتاريخ 2021/8/30. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.aleqt.com/2021/01/04/article_2005246.html
17. تايلاند تخطط لاقتراض 22 مليار دولار لمواجهة "كورونا"، 2021/5/23، تم الدخول على الموقع بتاريخ 2021/9/6. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.asharqbusiness.com/article/16256